النظام الأساسي
صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/ صندوق الأوراق المالية الأردنية

1- المقدمة:
يسمى هذا النظام بالنظام الأساسي لصندوق (بنك الاسكان للتجارة والتمويل/ صندوق الأوراق المالية الاردنية).

2- اسم الصندوق:
بنك الاسكان للتجارة والتمويل/ صندوق الأوراق المالية الأردنية وهو عبارة عن أداة استثمارية ذات رأسمال متغير "صندوق مفتوح" مسجل في المملكة الأردنية الهاشمية حسب أحكام قانون الأوراق المالية رقم 23 لسنة 1997 والتعليمات الصادرة استناداً إليه.

3- مدة الصندوق: غير محددة.

4- نوع الصندوق: صندوق مفتوح.

5- هدف الصندوق:
يهدف الصندوق الى تحقيق نمو رأسمالي متوسط الى طويل الأجل في صافي قيمة الموجودات عن طريق زيادة القيمة السوقية للأوراق المالية المستثمر بها إضافة الى إيرادات الفوائد المتحققة على الودائع المصرفية وأدوات الدين، وإيرادات توزيعات الأرباح المتحققة على استثمارات الصندوق في اسهم الشركات المساهمة العامة.

كما يهدف الصندوق الى السيطرة على المخاطرة المرتبطة بسوق رأس المال الأردني عن طريق توزيع استثمارات الصندوق على مختلف أدوات الاستثمار المتاحة وفي مختلف القطاعات الاستثمارية بصورة تسمح بالتقليل من مخاطر الاستثمار وتحقيق أعلى عائد ممكن.

6- الحد الأدنى لرأسمال الصندوق: نصف مليون دينار اردني.

7- قيمة الوحدة الاستثمارية عند التأسيس: مائة دينار أردني.

8- السياسة الاستثمارية للصندوق:
سوف يستثمر الصندوق موجوداته في المملكة الاردنية الهاشمية وفي الأدوات الاستثمارية التالية:

أ) الاسهم والاوراق المالية المرتبطة بالاسهم للشركات المساهمة العامة والمدرجة للتداول في السوق الأول والثاني والثالث والشركات حديثة التأسيس.
ب) أدوات الدين العام الصادرة عن الحكومة والمؤسسات العامة ومؤسساتها الفرعية.
ت) أسناد القرض الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المسجلة.
ث) الودائع وشهادات الايداع المصرفية.
ج) صناديق الاستثمار المشترك الأخرى.

9- أسس ومعايير وضوابط استثمارات الصندوق:
لتحقيق أهداف الصندوق في تعظيم صافي قيمة موجودات الصندوق ضمن أدنى مستوى مخاطر ممكنة فسيتم تنويع استثمارات الصندوق ضمن الضوابط والمحددات التالية:

1) سوف يقوم الصندوق باستثمار ما لا يقل عن 10% من صافي القيمة السوقية لموجوداته في الودائع وشهادات الايداع المصرفية وذلك لسيولة الصندوق.
2) يلتزم الصندوق بعدم استثمار اكثر من 5% من صافي القيمة السوقية لموجوداته في أي شركة او مصدر واحد باستثناء الاوراق المالية الصادرة عن الحكومة الاردنية او البنك المركزي الاردني او المكفولة من أي منهما.
3) يلتزم الصندوق بعدم استثمار اكثر من 10% من الاوراق المالية الصادرة عن مصدر واحد.
4) يلتزم الصندوق بأن لا تزيد الديون والتسهيلات المصرفية التي يحصل عليها عن 10% من صافي القيمة السوقية لموجوداته.
5) يلتزم الصندوق بعدم استثمار اكثر من 10% من قيمة موجوداته في الاوراق المالية الصادرة عن صناديق الاستثمار الاخرى.
6) يلتزم الصندوق بأن لا يمارس البيع المكشوف للاوراق المالية.
7) يلتزم الصندوق بأن لا يستثمر أمواله في الاوراق الصادرة عن مدير الاستثمار او أي من الشركات التابعة له.

10- سياسة وأسلوب ادارة الصندوق واتخاذ القرارات:
أ) ستتم ادارة الصندوق من قبل لجنة استثمار مكونة من خمسة أشخاص من معتمدي المهن المالية المرخص لهم بمزاولة أعمال إدارة الاستثمار يحددهم مدير الاستثمار وتجتمع على الاقل مرة واحدة اسبوعيا وتتخذ قرارات الاستثمار بالاغلبية ولا يحق لاية جهة اخرى التدخل في ادارة الصندوق طالما ان مدير الاستثمار ملتزم بالسياسات المرسومة والمحددة في هذا النظام وتحت مراقبة امين الاستثمار.
ب) أمين الاستثمار هو المخول بالتوقيع عن هذا الصندوق في كافة الأمور المالية والقانونية المتعلقة به.

11- مدير الاستثمار:
سوف يقوم بنك الإسكان للتجارة والتمويل ومركزه في عمان/ الأردن بأعمال مدير الإستثمار للصندوق.

تأسس البنك عام 1973 برأسمال قدره نصف مليون دينار كبنك متخصص في التمويل السكني، وتدعيماً للقدرات والموارد الذاتية للبنك ، تمت زيادة رأس المال أكثر من مرة على مدار العقود الماضية، حيث اتسعت القاعدة الرأسمالية، ليصبح رأس مال البنك حالياً 252 مليون دينار أردني.

يعتبر بنك الإسكان للتجارة والتمويل أول مؤسسة مصرفية أردنية بمعيار حقوق الملكية، وشبكة فروعه، وشبكة أجهزة الصراف الآلي، وثاني أكبر مؤسسة مصرفية بمعيار حجم الموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية.

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة البنك سعت منذ بدايات التأسيس إلى استقطاب رأس المال العربي فتشكلت قاعدة رأسمال البنك من مساهمات عربية تمثلت في مساهمات الدول التالية: قطر والكويت وليبيا وسلطنة عمان، علاوة على مساهمات أردنية تصدرتها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وتشكل قاعدة المساهمين غير الأردنيين حوالي (80.5%) من رأس مال البنك، وبهذا فقد اعتبر البنك بأنه نموذج ناجح في الإستثمار العربي المشترك.

خلال عام 1997 تحول البنك إلى بنك تجاري، وكان ذلك العام منعطفاً بارزاً في مسيرة البنك، حيث صدر القانون رقم 16 لسنة 1997 والذي تحول البنك بموجبه إلى بنك تجاري يمارس النشاط المصرفي وفق قانوني الشركات والبنوك، وبهذا يعتبر عام 1997 محطة عبور جديدة نحو الصيرفة الشاملة، ليجسد بذلك توجهاته الإستراتيجية التي ارتكزت على رؤية Vision ومهمة Mission جديدة تمثلت في قيام البنك بتوفير خدمات مصرفية متطورة ومبتكرة للعملاء في قطاعي الأفراد والمؤسسات والشركات تلبي احتياجاتهم وتتواكب مع المستجدات في الأسواق المالية والمصرفية، معتمداً في ذلك على تطبيق إدارة الجودة الشاملة .T.Q.M ودخل البنك ميادين عمل جديدة وطرح منتجات مصرفية ومالية واستثمارية مراعياً في كل ذلك التوفيق بين تحقيق العوائد وضبط المخاطر بشكل فعال.

وضمن انطلاقة البنك نحو العمل المصرفي التجاري الشامل، تمكّن البنك خلال الأعوام القليلة الماضية من اطلاق منتجات وخدمات جديدة حيث طرح مجموعة من البرامج الإقراضية لتمويل القطاعات الإقتصادية والتجارية، وبرامج التمويل الشخصي، وخدمات الخزينة والإستثمار بما في ذلك إدارة المحافظ المالية وصناديق الإستثمار المشترك، وأعمال الوساطة المالية بشكل عام، وعلاوة على ذلك تمكن البنك من دخول الصيرفة الإلكترونية بفاعلية واقتدار وبشكل مدروس، فأصبح هو البنك القائد والرائد في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية وقنوات توزيعها، ومن أبرزها البنك الفوري Call Center والخدمات المصرفية عبر الإنترنت Iskan Online والرسائل القصيرة Iskan SMS، وأجهزة الصرافات الآليةATMs ، إضافة إلى إطلاق البنك للتطبيق المتكامل لخدمة الإسكان موبايل Mobile Banking لتقديم خدمات البنك المصرفية عبر الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية التي تعمل على أنظمة iOS/Android لتمكين العملاء من متابعة كافة التفاصيل المتعلقة بحساباتهم. وقد ارتكز البنك في الصيرفة الإلكترونية على التطور التكنولوجي المصرفي الذي تميز به البنك داخل السوق المصرفية المحلية.
ولدى الحديث عن المؤشرات المالية الرئيسية، نجد أن البنك حقق معدلات نمو جيدة ومتوازنة رغم الظروف الإقتصادية المحيطة ببيئة العمل التشغيلية الخارجية مرتكزاً على الأنشطة ذات المردود العالي مع مراعاة الموازنة بين العائد والمخاطر، وسجلت الميزانية العمومية نمواً متصاعداً في جانبي الموجودات والمطلوبات، وحافظت مختلف المؤشرات المالية الرئيسية على قوتها ومكانتها المالية، حيث بلغ حجم الموجودات حوالي (7.6) مليار دينار، وبلغ رصيد ودائع العملاء حوالي (5.5) مليار دينار، وبلغ صافي رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية (2.7) مليار دينار، فيما بلغت حقوق الملكية (1038) مليون دينار، وقد ساهمت إحتياطيات البنك المختلفة في تحقيق معدلات عالية في مجال كفاية

رأس المال، حيث بلغت (18.1%) وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب وقدره 12% حسب تعليمات البنك المركزي، و8% حسب تعليمات لجنة بازل.
وفي ضوء توجهاته الإستراتيجية، خطى البنك خطوات مدروسة نحو التوسع الخارجي في الأسواق العربية الواعدة، حيث تم افتتاح فروع خارجية في كل من فلسطين والبحرين، وبنوك تابعة في كل سورية والجزائر وبريطانيا، وعدد من الشركات التابعة في الأردن بالإضافة إلى افتتاح مكاتب تمثيل في كل من أبو ظبي وبغداد وطرابلس/ ليبيا.

ومن جانب آخر، ونتيجة للإنجازات التي حققها البنك في مختلف قطاعات العمل لديه، فقد حصل البنك وخلال مسيرته على العديد من التصنيفات الائتمانية رفيعة المستوى من عدة مؤسسات تصنيف دولية، كما تمكن البنك من المحافظة على موقع الريادة في مجال التكنولوجيا المصرفية من خلال تطبيق مجموعة متطورة من الأنظمة اللازمة لتسيير عمليات الفروع والإدارات وبما يلبي وينسجم مع احتياجات النمو والتطور ويتواكب مع أحدث المستجدات التكنولوجية .
كما حصل البنك خلال السنوات الماضية على مجموعة كبيرة من الجوائز وشهادات التقدير المحلية والإقليمية والدولية. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن البنك قد فاز خلال عام 2013 بجائزة أفضل بنك في الأردن للعام Bank of the Year 2013 " Jordan " –2013من مجلة البانكر " The Banker " التي تصدرها مجموعة الفاينانشال تايمز وهي المرة الثالثة التي يحصل فيها البنك على هذه الجائزة.

تم ترخيص البنك كمدير استثمار من هيئة الأوراق المالية بتاريخ 2000/7/25.

إن مهام وواجبات مدير الاستثمار تخضع للقوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها وتشمل ما يلي :

1) اعداد نشرة الاصدار للصندوق وتسجيلها لدى هيئة الاوراق المالية.
2) اتخاذ القرارات الاستثمارية والخاصة بتوجيه استثمارات الصندوق وفق السياسة الاستثمارية للصندوق والمحددة في النظام الاساسي.
3) متابعة تنفيذ اوامر البيع/ الشراء للاوراق المالية التي سوف يستثمر بها الصندوق والتأكد من توثيق كافة المعاملات الخاصة بالصندوق.
4) متابعة أوضاع الشركات والاوراق المالية والأسواق المستثمر بها واتخاذ الإجراءات والقرارات الاستثمارية اللازمة للمحافظة على موجودات الصندوق وتنميتها.
5) المحافظة على مستوى المخاطرة التي تتعرض لها موجودات الصندوق ضمن الحدود المقبولة لمثل هذا النوع من الاستثمارات وتنويع استثمارات الصندوق للتخفيف من مخاطر تقلبات أسعار الاوراق المالية.
6) السعي لادارة وتخفيض تكلفة الاستثمار التي يتكبدها الصندوق في تنفيذه للسياسة الاستثمارية.
7) التعاون مع امين الاستثمار في تحديد سعر الاصدار وسعر الإطفاء للوحدات الاستثمارية للصندوق بناءا على صافي قيمة الموجودات.
8) تقديم البيانات والتقارير المالية والمحاسبية والتقارير الدورية الى امين الاستثمار لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها والمصادقة عليها.
9) إعداد حساب قيمة صافي الموجودات

12- أمين الاستثمار:

تم تعيين البنك الأردني الكويتي/ عمان للقيام بمهام أمين الاستثمار وذلك وفقا لأحكام قانون الأوراق المالية رقم 23 لسنة 1997 والتعليمات الصادرة عنه.

انبثقت فكرة تأسيس البنك الأردني الكويتي في العام 1976 ، بين مجموعة من المستثمرين الأردنيين والكويتيين ومستثمرين من الدول العربية الأخرى، فكان نواة العمل العربي المشترك، إن فكرة تأسيس البنك في الأردن لم تكن وليدة الصدفة، بل جاءت عن قناعة ودراسة وافية لما يتمتع به الأردن من ميزات مثل الموقع الاستراتيجي والمناخ الاستثماري الجيد والاستقرار السياسي والاقتصادي إضافة لما يعرف به الأردن من كفاءة وتطور القوى العاملة لدية وتنوع المجالات والفرص الاستثمارية والتنموية فيه.

في عام 1977 باشر البنك أعماله برأس مال قدره 5 مليون دينار أردني ليبدأ أولى خطوات النجاح منذ ذلك الوقت ويتطلع إلى المستقبل بكل عزم وثقة من أجل تحقيق الطموحات الواسعة لمساهميه وعملائه والنهوض بالبنك على كافة المستويات ليكون في مصاف البنوك الأولى في المملكة وقد تم زيادة رأس مال البنك على عدة مراحل، فمن 5 ملايين دينار عند التأسيس تم رفع رأس المال ليصل الى 100 مليون دينار في الوقت الحالي.

يعتبر البنك الأردني الكويتي من البنوك الرائدة في مجال الخدمات الاستثمارية المقدمة حيث ان البنك حاصل على تراخيص لممارسة اعمال الحفظ الأمين، إدارة الإستثمار، أمانة الإستثمار، إدارة الإصدار، أمانة الإصدار والإستشارات المالية بالإضافة إلى خدمات الوساطة المالية من خلال الشركة الحليفة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية.

وقد غدا البنك الأردني الكويتي مؤسسة مصرفية مرموقة وراسخة الجذور، إذ يمتلك شبكة فروع تضم 57 فرعا موزعة استراتيجيا في جميع أنحاء الأردن وفلسطين و قبرص، مما يمكن عملاء البنك من إنجاز كافة معاملاتهم المصرفية بسرعة وكفاءة وفقا لأعلى مستويات الجودة.

انضم البنك الأردني الكويتي الى مجموعة بنك برقان والمتواجدة في الأردن والكويت وتونس والجزائر والعراق وتركيا و مالطا مما أعطاه ميزة تنافسية على مستوى تمويل التجارة الدولية التي تدعمها شبكة واسعة من البنوك المراسلة المنتشرة في جميع أنحاء العالم

كما تم تزويد البنك بالأجهزة المتطورة والأنظمة الآلية الحديثة ويعتبر البنك الأردني الكويتي البنك الرائد في المملكة في مجال تقديم الخدمات والمنتجات من خلال قنوات توصيل الكترونية وتكنولوجيا متطورة وبمفاهيم وممارسات الخدمة الشخصية المتميزة والجودة العالية مما عزز الصورة الطيبة التي يتمتع بها البنك كأكثر البنوك عناية بالعملاء وحقق بالممارسة العملية مضامين شعاره "أكثر من بنك".

يتمتع البنك الأردني الكويتي بسمعة طيبة على المستوى العالمي وتغطي شبكة مراسليه في الخارج أهم المراكز التجارية والمالية في العالم والتي تضم كبريات البنوك والمؤسسات المالية الدولية.

وتتمثل نشاطات البنك الرئيسية في الخدمات التالية:

يقدم البنك الأردني الكويتي من خلال فروعه السبعة والخمسون المنتشرة في الأردن وفلسطين وقبرص مختلف الخدمات المصرفية والتجارية والاستثمارية للشركات والمؤسسات والأفراد بما فيها قبول الودائع بأنواعها، ارسال واستقبال الحوالات البنكية المحلية والخارجية بواسطة نظام السويفت ونظام ويسترن يونيون (Western Union)، حيث أصبح البنك الوكيل المعتمد لها داخل المملكة، منح التسهيلات والقروض الإئتمانية، اصدار وتبليغ الإعتمادات المستندية والكفالات البنكية وبوالص التحصيل، كما ويقدم البنك خدمات البطاقات الائتمانية، والاستثمار والمتاجرة بالعملات الأجنبية، وعمليات السوق النقدية.

بالاضافة الى تقديم البنك الأردني الكويتي لخدمة التأجير التمويلي من خلال شركة إجارة للتأجير التمويلي التي قام البنك بتأسيسها كشركة مساهمة خاصه، وكافة الخدمات التأمينية من خلال وحدة التأمين المصرفي بالشراكة مع شركة الشرق العربي للتأمين.

ويفخر البنك الأردني الكويتي بسجل حافل من الجوائز والتقديرات العالمية حصيلة الثقة العالية والالتزام والصداقة مع كافة القطاعات وتقديرا لإنجازاته ونتائجه ومؤشرات أدائه المميزة حيث حاز البنك على عدة جوائز من بينها:

- أفضل بنك تجزئة وأفراد لعام 2015.
- افضل بنك لإدارة الثروات لعام 2015.
- افضل بنك في المسؤولية الإجتماعية لعام 2015.

وكان قد رشح لهذه الجوائز من قبل (Global Banking and Finance Review) احد أبرز المواقع الإلكترونية العالمية التي تنفرد بنشر كافة اخبار قطاع الخدمات المصرفية والمالية. وقد صممت هذه الجوائز تقديرا للمؤسسات الأكثر بروزا في مجتمعاتنا المحلية والعالمية في نواحي محددة في القطاع المصرفي.

وكان البنك قد فاز بجائزة أفضل بطاقة ائتمانية مشتركة في الأردن لعام 2013. وقد رشح لهذه الجوائز من قبل (Global Banking and Finance Review) والجائزة الذهبية كأفضل المواقع الإلكترونية في مجال البنوك والمؤسسات المالية في المنطقة العربية للعام نفسه.

تم ترخيص البنك كأمين استثمار من هيئة الأوراق المالية بتاريخ 2001/5/29.

تشمل مهام وواجبات ومسؤوليات امين الاستثمار بموجب اتفاقية أمانة الاستثمار الموقعة مع الصندوق ما يلي:

أ) تنظيم سجل للمستثمرين (مالكي الوحدات الاستثمارية).
ب) إصدار شهادات بأسماء المالكين.
ت) إدارة وإطفاء الوحدات الاستثمارية والتحقق من صحة تسعيرها بالتعاون مع مدير الاستثمار بناءا على صافي قيمة الموجودات.
ث) الحفظ الأمين لموجودات الصندوق.
ج) إصدار وتحديد سعر الإصدار للوحدات الاستثمارية.
ح) حساب قيمة صافي الموجودات وقيمة الوحدة الاستثمارية للصندوق بالتعاون مع مدير الاستثمار.
خ) الإشراف على إدارة استثمارات الصندوق ونشاطاته والتأكد من تطبيق الانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن الهيئة بما يحقق مصلحة المستثمرين.
د) تقويم ومتابعة أداء مدير الاستثمار بما يتماشى مع السياسة الاستثمارية للعميل والواردة ضمن الاتفاقية المبرمة بينه ومدير الاستثمار، ويشمل ذلك إعلام هيئة الاوراق المالية والعميل أو مدقق حسابات الصندوق عن أية مخالفات قد يرتكبها مدير الاستثمار فور علمه بها، والطلب من مدير الاستثمار تصويب المخالفة فورا.
ذ) يقوم أمين الاستثمار بالتدقيق على التقارير الشهرية المفصلة عن جميع الأرصدة النقدية المحفوظة باسم العميل مع ذكر أهم التغيرات التي طرأت عليها والتي يعدها مدير الاستثمار ويرسلها لعملائه.
ر) الاطلاع على ملفات وسجلات مدير الاستثمار الخاصة بالصندوق وطلب أي معلومات منه.
ز) يقوم أمين الاستثمار بأعمال التصفية الإجبارية للصندوق (في حال حدوث ذلك).

13- الأتعاب والأجور والمصاريف وأسس احتسابها:

أ- عمولة الاكتتاب:
يترتب على المستثمرين عمولة اكتتاب تدفع لمدير الاستثمار ولمرة واحدة عند الاكتتاب بالوحدات الاستثمارية بواقع 0.75% (خمسة وسبعون لكل عشرة آلاف) من قيمة الوحدات الاستثمارية المكتتب بها.

ب- عمولة مدير الاستثمار :
سوف يقوم الصندوق بدفع العمولات المتعلقة بإدارة استثمارات الصندوق لمدير الاستثمار كما يلي :

1- عمولة الادارة : بواقع 0.5% (نصف بالمائة) سنوياً من صافي قيمة موجودات الصندوق، تحسب عمولة الادارة استنادا الى صافي قيمة الموجودات في آخر يوم عمل من كل شهر، ويسدد الى مدير الاستثمار في يوم العمل الأول من الشهر التالي. وتعتبر هذه العمولة كمصاريف لغاية احتساب صافي موجودات الصندوق.

2- عمولة أداء: يستحق مدير الاستثمار عمولة أداء تحتسب شهرياً وبواقع 20% (عشرون بالمائة) من معدل الزيادة في صافي قيمة موجودات الصندوق التي تزيد عن أحد المؤشرات الموضحة أدناه وحسب تسلسلها:

أ. متوسط سعر فائدة آخر إصدارين من شهادات الإيداع لأجل 6 شهور الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

ب. في حال توقف البنك المركزي عن إصدار تلك الشهادات يتم إستخدام العائد السنوي المرجح لآخر إصدار من أذونات الخزينة الأردنية لأجل ستة شهور.

ت. في حال عدم قيام الحكومة الأردنية بإصدار تلك الأذونات لفترة ثلاثة شهور متتالية يتم إستخدام متوسط سعر فائدة الإقراض بين البنوك المحلية JODIBOR لأجل ثلاثة شهور.

وفي الأشهر التي يقل فيها معدل العائد عن المؤشر فإنه لا يتم احتساب هذه العمولة وبحيث يدفع الرصيد المتراكم لهذه العمولات في نهاية السنة المالية لمدير الإستثمار.

ج- عمولة أمين الاستثمار:
يدفع الصندوق لامين الاستثمار عمولة أمانة استثمار وحفظ امين بواقع 0.25% (خمسة وعشرون لكل عشرة آلاف) وبحد أدنى مقداره -/1300 دينار اردني سنويا من صافي قيمة موجودات الصندوق، يتم احتساب عمولة أمين الاستثمار استنادا الى صافي قيمة الموجودات في آخر يوم عمل من كل شهر، وتسدد الى امين

الاستثمار في يوم العمل الأول من الشهر التالي. وتعتبر هذه العمولة كمصاريف لغاية احتساب صافي موجودات الصندوق.

د- عمولات ومصاريف اخرى:

1- جميع العمولات والرسوم المتحققة على عمليات شراء وبيع الاوراق المالية ستحتسب من ضمن المصاريف.
2- مصاريف التأسيس: مصاريف التأسيس والتي ستدفع الى المحامي وهيئة الاوراق المالية ولطباعة النظام الاساسي ونشرة الاصدار وغيرها من هذه المصاريف ستكون في حدها الأقصى خمسة عشر ألف دينار.
3- مصاريف اخرى: إن الصندوق سيتحمل مصاريف اخرى متكررة لمدقق الحسابات والمستشار القانوني والضريبي ومصاريف ضريبة مترتبة على عمليات الصندوق بالاضافة الى مصاريف الاعلان وغيرها. وجميع هذه المصاريف ستحتسب كمصاريف لغايات احتساب صافي القيمة السوقية للصندوق.

هـ – لا توجد عمولات بيع او إطفاء الوحدات الاستثمارية.

14- سياسة توزيع أرباح الصندوق:

سوف يقوم الصندوق باتباع سياسة إعادة استثمار عائدات وإيرادات الصندوق من الفوائد المتحققة على الودائع المصرفية وشهادات الايداع وسندات الدين وإسناد قرض الشركات المساهمة العامة، والأرباح النقدية المستلمة عن استثمارات الصندوق في اسهم الشركات (الربح الخاضع للتوزيع) وذلك لتنمية وتعظيم قيمة موجودات الصندوق.

15- أسس حساب صافي قيمة موجودات الصندوق:

تحدد القيمة الصافية للموجودات للوحدة الاستثمارية الواحدة من قبل امين الاستثمار بالتعاون مع مدير الاستثمار في كل يوم تقييم بالدينار الاردني وذلك بقسمة صافي موجودات الصندوق على العدد الإجمالي للوحدات الاستثمارية القائمة في ذلك اليوم. ويتم تحديد صافي موجودات الصندوق حسب القواعد التالية:

أولا : تقييم موجودات الصندوق :

أ- لاحتساب قيمة الأصول السوقية للمحفظة، فإن كل استثمار مسعر، مدرج او متداول في أي سوق مالي سوف يقيم بالرجوع الى سعر إغلاق اليوم السابق او، إذا كانت أسعار إغلاق اليوم السابق غير متوفرة فبالرجوع الى آخر سعر إغلاق معلن.
ب- يتم تقييم الاوراق المالية غير المدرجة وغير المتداولة (التي لا يتوفر لها سعر سوقي) بالتكلفة او تقديرات امين الاستثمار بالتعاون مع مدير الاستثمار وذلك استنادا الى القيمة الاقل من ما يلي:
1) القيمة الدفترية المبينة في القوائم المالية للشركة المستثمر بها والمدققة من قبل مدقق حسابات خارجي.
2) القيمة العادلة لموجوداتها بناءا على قدرتها على تحقيق الإيرادات في المستقبل.
ج- الأرصدة النقدية والاستثمارات المشابهة سوف تقيم بالقيمة الاسمية مع الفوائد المجمعة لنهاية نفس يوم التداول.
ح- الاستثمار في الوحدات أو محافظ الاستثمار الاخرى المجمعة سوف يقيم على اساس صافي قيمة الأصول السوقية لكل وحده او مساهمة.

خ- قيم الأصول بالعملة الأجنبية سوف تحول إلى الدينار الأردني على الأسعار الوسطية السائدة بتاريخ التقييم.
د- تعتبر إيرادات توزيعات الأرباح النقدية لمساهمات الصندوق حين إقرارها.

ثانيا : المطلوبات والتزامات الصندوق :
يتم تحديد التزامات الصندوق كما يلي:
أ) يتم احتساب الفوائد المستحقة على الصندوق والناشئة عن الاقتراض بصورة يومية.
ب) يتم تقدير كلفة تسييل الموجودات كل يوم تقييم.
ت) يتم احتساب عمولات مدير الاستثمار وأمين الاستثمار والعمولات والمصاريف الاخرى حسب استحقاقها في كل يوم تقييم.
ث) يتم تقدير عمولة الأداء (في حالة تحققها) في كل يوم تقييم.

ثالثا : تحدد صافي قيمة الموجودات على أنها إجمالي قيمة موجودات الصندوق مطروحا منها مطلوبات والتزامات الصندوق.

16- مواعيد حساب وإعلان قيمة الوحدة الاستثمارية للصندوق:
يتم احتساب وإعلان قيمة الوحدة الاستثمارية للصندوق في آخر يوم عمل من النصف الأول من كل شهر ويوم العمل الأخير من كل شهر.

17- طريقة حساب ومواعيد وإجراءات إصدار وإطفاء الوحدات الاستثمارية للصندوق:
عند التأسيس، تصدر الوحدات الاستثمارية بالدينار الأردني وبسعر 100 دينار أردني للوحدة الواحدة ويكون الحد الأدنى للاكتتاب 500 دينار أردني (غير شاملة لعمولة الاكتتاب)، وعلى أن يتم لاحقاً إصدار وإطفاء الوحدات استناداً إلى صافي قيمة موجودات الصندوق وذلك بناءً على سياسة الإسترداد والطرح المستمر المذكورة لاحقاً.
1- الطرح المستمر:
سوف يقوم أمين الاستثمار بطرح الوحدات الاستثمارية الجديدة للاكتتاب بصورة شهرية وبسعر يتم تحديده بناءً على صافي قيمة موجودات الصندوق في يوم التقييم الأخير من شهر الاكتتاب/ الاطفاء إضافة الى عمولات الاكتتاب ووفق الترتيب التالي:

- يقدم طلب الاكتتاب في الوحدات الاستثمارية الى أمين الاستثمار من خلال فروع ومكاتب كل من مدير الاستثمار وأمين الاستثمار ووكلائهم المعتمدين وذلك اعتباراً من أول يوم عمل في الشهر ولغاية الساعة العاشرة من صباح آخر يوم عمل في نفس الشهر وعلى نموذج طلب الاكتتاب المعتمد والذي يتضمن المبلغ الذي يرغب المستثمر الاكتتاب به وبحيث يتم دفع هذا المبلغ عند تقديم طلب الاكتتاب مباشرة.
- يتم تخصيص الوحدات الاستثمارية استناداً إلى صافي قيمة موجودات الصندوق للوحدة وحسب التقييم في آخر يوم عمل من نفس الشهر ولأقرب أدنى وحدة استثمارية واحدة، وتصدر شهادة ملكية الوحدات الاستثمارية خلال يومي عمل من تاريخ التخصيص.
- يتم إعادة المبالغ الزائدة عن قيمة الوحدات المخصصة لحساب المكتتب والمثبت في طلب الإكتتاب خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ التخصيص.
- إن الحد الأدنى لاكتتاب المستثمر هو خمس وحدات استثمارية ويجوز الاكتتاب بوحدات أقل في حال كان المستثمر يمتلك الحد الأدنى من الوحدات في الصندوق.

- ان عملية قبول طلبات الاكتتاب تتم فقط من خلال حسابات مصرفية للعملاء لدى مدير الاستثمار (بنك الإسكان) و/أو أمين الإستثمار (البنك الأردني الكويتي).

2- الاسترداد المستمر:

اعتبار من بداية السنة المالية الثانية للصندوق، تكون الوحدات الاستثمارية قابلة للاسترداد (الاطفاء) بصورة مستمرة شهريا، وذلك بسعر يحدد بناءً على صافي قيمة موجودات الصندوق في يوم التقييم الأخير من شهر الاسترداد (الاطفاء) ضمن الترتيبات التالية:

- يقدم طلب الاسترداد (الاطفاء) اعتباراً من أول يوم عمل في الشهر وبحد أقصى عشرة أيام عمل قبل يوم التقييم الأخير من شهر الاسترداد (الاطفاء) وعلى نموذج طلب الاسترداد (الاطفاء) المعتمد.
- يتم إعادة قيمة الوحدات المطفأة استناداً لسعر التقييم في آخر يوم عمل من نفس الشهر وذلك خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ التقييم الأخير ويقيد المبلغ لحساب المستثمر المثبت في طلب الاسترداد (الإطفاء).
- لن تكون هناك أي عمولات على استرداد (إطفاء) الوحدات الاستثمارية وتسترد (تطفأ) الوحدات بالسعر المعلن.
- يجوز طلب استرداد (اطفاء) أي عدد من الوحدات الاستثمارية (مع مراعاة الحد الأقصى لحجم صافي الطلبات المشار إليه أدناه) شريطة أن لا يقل الرصيد المتبقي للمستثمر في الصندوق عن 5 وحدات.
- في الظروف الاستثنائية وفي حال تعذر على مدير الاستثمار (بسبب ظروف السوق) تلبية كافة طلبات الاسترداد (الاطفاء) وكان صافي الطلبات (طلبات الاسترداد "الاطفاء" مطروحاً منها طلبات الاكتتاب) في أي شهر يزيد عن ما نسبته 10% من حجم الوحدات القائم في الصندوق في يوم التقييم الأخير من الشهر، فإنه يتم استرداد (إطفاء) ما نسبته 10% فقط بالتخصيص وباقي المبلغ يدور للشهر اللاحق ودون أن يكون له أولوية على الطلبات المقدمة في هذا الشهر.
- ان عملية قبول طلبات الاطفاء تتم فقط من خلال حسابات مصرفية للعملاء لدى مدير الاستثمار (بنك الإسكان) و/أو أمين الاستثمار (البنك الأردني الكويتي).

18- طبيعة ودورية المعلومات الواجب على الصندوق الاعلان عنها:

سيقوم مدير الإستثمار بإعداد البيانات المالية الدورية على أن يصادق عليها أمين الاستثمار ومدقق الحسابات، وسيتم تزويد الهيئة بها والإعلان عنها وفقاً لإحكام تعليمات الإفصاح المعمول بها. كم سيقوم مدير الاستثمار بالإعلان أو الإفصاح عن الأمور الجوهرية أو الأحداث الهامة التي يكون لها تأثير عام على أرباح الصندوق ومركزه المالي فور حدوثها وتزويد الهيئة بتقرير وافٍ عنها.

19- يتم تعيين مدقق الحسابات وتحديد أتعابه من قبل أمين الإستثمار، وتكون مدة عمل مدقق الحسابات سنة واحدة قابلة للتجديد، وعلى مدقق الحسابات تزويد كل من هيئة الاوراق المالية ومدير الاستثمار بتقارير التدقيق وجميع ملاحظاته حولها.

20- تصفية الصندوق:

أ) تتم تصفية الصندوق تحت إشراف ومتابعة هيئة الاوراق المالية ورقابتها سواء كانت تصفية اختيارية أم إجبارية.

ب) تتم تصفية موجودات الصندوق اختياريا عند وصول القيمة السوقية للصندوق تحت -/300,000 دينار اردني.

ت) يصفي الصندوق تصفية إجبارية بقرار من هيئة الاوراق المالية في أي من الحالات التالية:

1- توقف الصندوق عن ممارسة أعماله دون سبب مشروع.

2- تصفية مدير الإستثمار أو إلغاء ترخيصه.

ث) يقوم أمين استثمار الصندوق بأعمال التصفية الإجبارية للصندوق وفي حال تعذر ذلك يعين المجلس مفوضي هيئة الاوراق المالية مصفيا للصندوق.

ج) تصدر هيئة الاوراق المالية قرارا بفسخ الصندوق فور الانتهاء من كافة إجراءات تصفيته ويعلن عن ذلك ويشطب من سجل صناديق الاستثمار.

21- التزامات الصندوق تجاه الغير:

يتم الوفاء بالتزامات الصندوق تجاه الغير وفق الترتيب التالي:

1. المبالغ المستحقة للمستشارين المهنيين.
2. المبالغ المستحقة للخزينة العامة ومؤسساتها الرسمية.
3. المبالغ الأخرى المستحقة حسب ترتيب امتيازاتها وفق القوانين المعمول بها.

مدير الاستثمار	**أمين الاستثمار**
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	**البنك الأردني الكويتي**